ملخص رسالة دكتوراه

المعايير النقدية في ردِّ شواهد النحو الشعرية

د. بريكان بن سعد بن وصل الشلوي

الأستاذ المساعد في كلية المعلمين بالطائف

رسالة تقدم بها الباحث إلى قسم الدراسات العليا ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ــ للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية و آدابها، تخصص النحو و الصرف . عام : ١٤٢٣هـ .عدد صفحات الرسالة : (٧٠٠) .

إذا كانت صناعة النحو مرقاة إلى فهم كتاب الله؛ للاستبحار في أصول فنونه، و الغوص في دقائق علومه، يولج إليه من أبوابها، ويتوصل إلى زهراته بأسبابها، كان من الواجب على الدارسين تحصيل أصولها، والبحث عن أسرارها و تعليلها.

و لذا آثرت أن أولي وجهي شطر أصول النحو، خاصة أنه بدأت دعوات ملحة إلى تيسير النحو و نبذ بعض قواعده ؛ لتذليل صعابه، و تقريب مسائله، و تيسير فهمه، سواء للباحثين فيه، أو الدارسين له.

ونحن نرى أنه لا سبيل إلى تيسير سليم، أو تجديد قويم إلا بدراسة آثار السلف دراسة واعية، والوقوف على الأصول التي أقاموا عليها عملهم العلمي، و بنوا عليها مناهجهم في تحقيق مسائل العربية وقوفاً كاملاً ، و معرفة عناصر القوة و الأصالة في مناهجهم، فنحن أمام لغة عريقة عراقة أصحابها، كريمة بكرامة كتابها، محكمة القواعد و البنيان، لأن العقول التي عملت فيها كانت عقولاً حكيمة نفاذة، و البصائر التي اهتدت إليها كانت بصائر نيرة، ولا يمكن للغة هذا شأنها أن تدرس من القمة و تهمل فيها القاعدة، إن العربية كالشجرة الطيبة، جذرها راسخ ممتد عميق وفرعها في السماء، ولن تفيدنا دراسة الفرع وجنى الثمار ما لم ندرس السنخ منها و الجذور).

و النحو علم قائم على أصول شأنه شأن العلوم الأخرى، ومن أصوله أدلته التي تفرعت منها فصوله و فروعه، ويأتي في مقدمتها النقل، الذي يحتل منثور العرب و منظومهم منه مكانة بارزة بعد كلام الله (عز و جل)، وما ثبت من كلام رسول الله (صلوات الله وسلامه عليه)، ويأتي الشعر في صدارة الكلام العربي المستشهد به في قواعد النحو. والمطالع لمصنفات النحاة يجد ذلك ظاهرة بارزة مهما اشتملت عليه من نتائج و آثار في نظر بعض الدارسين .

و النحاة إنما بنوا قواعد علمهم على ما جمعوا من كلام العرب بعد استقرائه و ربط النظائر ببعضها، فكان من قواعدهم ما هو موضع إجماع، حتى صار كالأصل الذي لا ينازع فيه، كرفع الفاعل، و مثل هذا لا يحتاج إلى شاهد، لاستفاضته لغة ونقلا، و لتسليم المنطق له .

و هناك أشياء أخرى احتاجت إلى ما يؤيدها من كلام العرب . وهناك كلام خرج عن هذه القواعد العامة، و خالف هذا النمط، فماذا يكون موقف النحوي منه ؟ أيقبل الجميع على سواء ؟ أم يأخذ كيفما اتفق ؟ أم يختار وفق أصول مضبوطة ؟ أم يرفض ما يخالف رأيه ؟ أم يقوم بعملية توفيقية ؟ أم يصدر أحكاماً خاصة بـــــه ؟ كل ذلك مبني على الوقفـــة من الشاهد رداً و قبولاً، و حسب درجة الرد و القبول..

و لذا كانت دراسة هذا الجانب قمنة بالاهتمام ؛ إذ تدرس أس القاعدة النحوية، ومصدر قوها أو ضعفها، بل قيل : الشاهد في علم النحو هو النحو .

وقد جاء هذا البحث في ثمانية فصول تسبقها مقدمة و تمهيد، وتليها خاتمة و فهارس .

تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع، و خطة البحث ٠ و أشرت في التمهيد إلى معنى الشاهد و أهميته، و ما يحتاج إلى شاهـــــد من قواعد النحو و مالا يحتاج، ثم ذكرت أنواع الشواهد من حيث موضوعها، و من حيث أنواعها، و ألمحت إلى آراء النحاة في الاستشهاد بالقرآن و قراءاته، و منهجهم في الاستشهاد بالحديث الشريف، و بينت الأسباب التي جعلت النحاة يعتمدون على الشعر أكثر في بناء قواعد النحو ٠

أما الفصل الأول : فتحدثت فيه عن تعدد رواية الشاهد، وقسمته إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عن رواية اللغة، ذكرت فيه معنى الرواية، ثم بينت أن الرواية في أول عهدها تختلف عن الرواية في القرن الثاني الهجري، فالأولى رواية أدبية لغرض المتعة الأدبية، أما الرواية الثانية فرواية علمية ؛ إذ أخذ اللحن طريقه إلى لغة العرب، فهب الغير منهم إلى جمع كلام الأعراب الفصحاء، لاستخراج القواعد و القوانين التي تضبط اللغة ٠

و المبحث الثاني : و يشتمل على أسباب تعدد رواية الشاهد، فهذا السعي الدائب من الرواة و الأعراب، وهذا الالتقاء المستمر بين الباديـــــة والحضر، خلف وراءه ثروة كبيرة من كلام العرب، وخاصة الشعر، و قد اعترى هذه المرويات شيء من الاضطراب، لعل من أهم مظاهره تعدد رواية الشاهد، فتجد للشاهد النحوي روايات متعددة، إحداها تثبت قاعدة و الأخرى خلو منها، ولا شك أن هذا المظهر له أثره السلبي على بناء القاعدة النحوية، وعلى المادة النحوية أيضاً، حيث كثرت الاختلافات و تضخم النحو، و تعقدت مسالكه، مما أدى إلى شيء من الصعوبة في طريق دارسيه، و من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التعدد ما يلي :

أولاً : اعتماد الأعراب و الرواة على المشافهة في النقل ٠

ثانياً: إنشاد الشاعر لشعره غير مرة ٠

ثالثاً : ورود الشاهد مفرداً من غير مراعاة ما قبله و لا ما بعده ٠

رابعاً : إنشاد العرب لشعر بعضهم، و كل يتكلم بمقتضى سجيته التي فطر عليها ٠

خامساً: التحريف و التصحيف ٠

سادساً :تغيير الراوي لبعض ألفاظ الشاهد تحرجاً من ذكرها ٠

سابعاً : ذكر النحاة للاحتمالات الممكنة في الشاهد ٠

ثامناً : تغيير الرواة للشاهد لأسباب إصلاحية ٠

تاسعاً : الخلاف بين النحاة ٠

و أشرت في هذا المبحث إلى ورود رواية الشاهد في كتب النحو مخالفة الرواية المثبتة في ديوان الشاعر و ومجاميع الشعر، مما حدا ببعض الباحثين إلى غمز النحاة و اتهامهم بهذا التغيير ٠و النحاة الأوائل لا تثريب عليهم في ذلك، فليست الرواية المخالفة من صنعهم أو تغييرهم، فمن يجزم أن دواوين الشعراء كانت كاملة في أيدي النحاة حتى يستخرجوا شواهدهم منها ؟

بل إن الرواة الذين جمعوا دواوين الشعر لا تتجاوز أسانيد رواياتهم ــ غالباً ــ العلماء الرواة في القرن الثاني الهجري من أمثال أبي عمرو بن العلاء و حماد الراوية، و قد شارك النحاة الأوائل في جمع اللغة، سمعوا من الشـــــعراء والأعراب، و دونوا ما تبين لهم صوابه، فكيف نصحح طريقاً، و نتهم آخر ؟

إن الحرص على اطراد القاعدة لا ينبغي أن يقودنا إلى رفض الروايات الثابتة عند العلماء الثقات، ولا أن نحكم على النحاة الأمناء الذين أفنـــــوا أوقاتهم، و أنفدوا أعمارهم في خدمة اللغة بتغيير تلك الروايات، حرصاً على المخالفة، أو لإثبات قاعدة، و نحن لا نملك الدليل الواضح على ما نقول ٠

ثم هل اتفق من جمع دواوين الشعراء على رواية واحدة صحيحة حتى يستقيم لنا أن نحكم على الرواية المخالفة بالخطأ و التغيير ؟!

ومن هنا فإن ديوان الشاعر ليس المعيار الوحيد للثابت من شعره، فقديثبت عند النحاة مالا يثبت في المجموع من ديوانه، و الحق و الإنصاف أن يقبل الباحث جميع روايات الشاهد الموثقة، ثم يرجح من تلك الروايات ما يتبين له ترجيحه، و بذلك تستقيم لنا القاعدة، ونسلم من قدح الآخرين و ظلمهم

و المبحث الثالث : تناول الأسس و المعايير حول تعدد رواية الشاهد، ومنها :

أولاً : قبول رواية الثقة فيما سمع من روايات عن العرب، خصوصاً إذا ما عرفنا أن الرواة لم يقفوا على جميع ما نطقت به العرب، فلا ترد رواية العالم الثقة إلا إذا وجد دليل صحيح صريح على رد رواية معينة، ويبقى الأصل فيما عداها القبول ٠ وقبول رواية الثقة يعني صحتها، ولا يعني بالضرورة ترجيحها على غيرها، فقد تكون إحدى الروايات الصحيحة مرجوحة .

ثانياً : موافقة القياس و البعد عن التأويل، فإذا اجتمع في الشاهد روايتان فأكثر، و كانت إحداها موافقة للقياس، بعيدة عن التأويل، كانت أرجح من غيرها ٠

ثالثاً :ورود أحداث خارجة عن الشاهد ترجح رواية على أخرى ٠

رابعاً : ورود الشاهد بلغتين في رواية، وووروده بلغة واحدة في رواية أخرى، فتقدم الرواية التي جاء الشاهد فيها بلغة واحدة .

خامساً : إذا وردت شواهد تؤيد رواية حولها خلاف صحت تلك الرواية، و أصبحت شاهداً على تلك الظاهرة .

سادساً : تقديم ما كان أكثر شيوعاً و أوسع استعمالاً، والكثرة التي تقدم رواية على رواية أو احتمالاً على آخر ليست محددة بعدد معين، فورود مجموعة من الشواهد حول مسألة ما مشعر بجوازها و إن لم تضمن لها الكثرة المطلقة، وبهذا تكون المسألة نسبية .

و ذكرت في هذا المبحث أن لغات العرب متباينة، وفيها الضعيف و المذموم، والنحاة إنما بنوا قواعدهم على المشهور من كلام العرب، و مخالفة المشهور ليست خطأ من العربي، إذ لا يكاد يخطئ في الألفاظ، نعم، قد يخطئ في المعاني، وقد يخالف الأفصح في التشبيه . أضف إلى ذلك أن لغة العرب لم تصل إلينا جميعاً، فما يدريك أن هذا الشاهد أو تلك الرواية تمثل لغة بادت لم يصل إلينا منها إلا هذا القليل .

الفصل الثاني : احتمال تصرف الراوي

لعل الرواة العلماء هم الطبقة التي كثر منها التغيير و التبديل في رواية الشعر محاولة لإصلاحه، و هذا لا يعني أن غيرهم من الرواة لم يكن له أثر في التغيير، كلا، فرواة الشعر سواء أكانوا من الشعراء الرواة، أم من رواة الشاعر، أم من رواة القبيلة لا نستطيع أن نحمي جانبهم، غير أن تغيير هؤلاء إن ثبت لم يكن في الغالب متعمداً، و إنما من جراء الذاكرة التي يعتريها التبديل و النسيان، و هناك الأعراب الرواة الذين دعت إليهم الحاجة، حتى أصبحوا مطلب رواة اللغة . و تصرف هاتين الطبقتين ـــ أعني رواة الشعر و الأعراب الرواة ـــ لا يؤثر في صحة الاستشهاد بما رووه إلا إذا قام دليل على صحة ذلك التغيير، فيجب أن نثبت ما تبين لنا صوابه، أما ما لم يتبين لنا وجه الصواب فيه فالحق أن نقبل ذلك التصرف ؛ لأن غايته وضع كلمة مكان أخرى، أو تقديم و تأخير و قع من فصحاء يحتج بكلامهم، فكيف يتسنى لنا رده و عدم الاحتجاج به، وإذا جاز أن نشك في هؤلاء وهم أس اللغة و مصدر القاعدة، فهل نستطيع الوصول إلى قول الشاعر قبل أن يتناقلوه و يرووه ؟ !

أما إذا حصل الإصلاح من رواة عاشوا خارج عصر الاحتجاج، فإن كان الإصلاح مبنياً على دليل صريح، لتكون الرواية أقرب ما تكون إلى الإنشاد الأول بناءاً على ما توافر لدى أولئك الرواة من علم و تحصيل، فالصحيح قبول ذلك التصرف، بل مطالب به أولئك الرواة، لتؤتي تلك الرحلات ثمارها، وللحرص على سلامة الشاهد قبل أن تعبث به ظروف النقل و الرواية .فإن وقع تصرف هؤلاء من غير دليل فلا يصح ذلك ؛ إذ الغلط و الوهم و التعصب متوقع منهم .

الفصل الثالث : الصنعة و الوضع

وبينت فيه أن قضية الانتحال ليست مقصورة على الشعر وحده، وليست مقصورة على الشعر العربي وحده، فالحديث و الأنساب و الأخبار و الآداب القديمة عند كثير من الأمم التي لها أدب معروف مدروس لم تسلم من النحل والوضع .

و الشعر العربي منه ما هو منحول مصنوع، و منه ما هو صحيح لا سبيل إلى الشك فيه، و منه ما هو مختلف عليه، ولكن يا ترى هل هناك من الرواة من جمع أشعار العرب قاطبة فحفظ لكل شاعر قوله حتى نحكم على ما أنكره بأنه مصنوع ؟

إن الإجابة على ذلك بالنفي القاطع، و من هنا فإن إنكار راوٍ لقصيدة أو جزء منها لا يدل على أنها مصنوعة، فاختلاف المصادر، وتباين المناهج، لهما أثر واضح في القبول و الرد، ناهيك عن الذاكرة التي أصبحت تختزن الآف الأبيات، فقد يحصل خلط عند استدعائها، خاصة عندما يكون هناك تقارب بين شاعر و آخر في منهجه و أسلوبه، أو بين قصيدة و أخرى ٠

ولو جاز لنا أن نخرج كل رواية انفرد بها راو ولم ترد عند غيره، محتكمين في ذلك إلى آراء تسعرها نار العصبية و البغضاء، ما سلم لنا من الأدب العربي إلا القليل ٠ و الحق أن كثيراً من الشواهد المتهمة بالصنعة في النحو العربي لا تثبت صنعتها عند التحقيق و التدقيق، فاتهامها بالوضع عند أحد النحاة لا يعني أنها مصنوعة لا يصح الاستشهاد بها ؛ لورودها عند نحاة ثقات آخرين، وليس في هذا تناقض، فالشاهد المصنوع لا يصح الاستشهاد به عند جميع النحاة، ولكن الاختلاف في الحكم على الشاهد، فمن اتهمه بالوضع منع الاستشهاد به، و من صح عنده أجاز الاحتجاج به ٠

و نحن لا نشك في أن المتهم للشاهد بالصنعة لم يقف على جميع كلام العرب، كما أننا نعتقد أن العالم الثقة المثبت للشاهد لم يورده في مصنف، ولم يستشهد به على مسألةإلا بعد تدقيق و تمحيص، وتتبع و تثبت، قاده إلى قبول ذلك الشاهد وصحة الاستشهاد به ٠

فلو ورد الشاهد متهماً بالصنعة عند عالم ثقة، وصح عند عالم ثقة آخر فالراجح صحة الاستشهاد به لما تقدم، ولذا نجد المتأخرين من النحاة يستشهدون ببعض الشواهد المتهمة بالصنعة ؛ لأنه لم يثبت عندهم وضعها، أو لثقتهم في استقصاء العلماء الثقات الذين استشهدوا بها، و معرفتهم بذلك لا تمنعهم من تذييل الشاهد بعبارات تفيد اتهامه بالصنعة، و مثل هذا التذييل يدل على حرص أولئك العلماء على الأمانة في رواية ما سمعوا، وذكرهم لذلك لا ينافي الاستشهاد بها ٠

أضف إلى ذلك أن كلمة مصنوع قد تنفك عن المخترع، وليس بالضرورة أن تلزمه ٠ أو تكون دالة على أن أحد الرواة المتأخرين يصوغ شعراً مماثلاً لشعر شاعر قديمثم يزعم أنه له ٠ بل قد يراد بها الزيادة، أو نسبة الشعر

لغير قائله، وبهذا يكون الشاهد المتهم بالصنعة ثابتاً في ألسنة العرب الفصحاء، و الاتهام في نسبته لقائل بعينه فحسب

الفصل الرابع : العامل الزمني

وقد رجحت جعل منتصف القرن الثاني الهجري حداً فاصلاً بين من يصح الاحتجاج بشعره على قواعد النحو، و بين من لا يصح الاحتجاج به، إذ ما ورد في مصنفات النحاة الأوائل ـــ التي بني عليها أساس النحو و قواعده ـــ من شواهد لشعراء عاشوا بعد هذا التحديد أبيات محدودة، لا تشكل في أغلبيتها أساساً لبناء قاعدة نحوية، و إنما جيء بها للتمثيل أو الاستئناس، وإيضاح المعنى، وقد تنسب تلك الأبيات لشعراء محدثين عند جماعة من النحاة و ينسبها آخرون لشعراء عاشوا في عصر الاحتجاج ٠

و لا شك أن مثل هذا التحديد يخرج شعر شعراء فصحاء بلغاء من دائرة الاستشهاد، ويدخل آخرين أقل فصاحة وبياناً، و هذا ضرر لا بد منه، فالهدف و البغية وضع حد فاصل بين عصر كانت الفصاحة سمة غالبة لأهله، و بين عصر ضعفت سليقة أهله وفصاحتهم ؛ حرصاً على حفظ اللسان العربي، وصونه من الخلط و الاضطراب، ووضع الضوابط و الأسس التي تحقق ذلك ٠

ومن المعلوم أن لسان العصر الجاهلي و الإسلامي يمثل ـــ بحق ـــ الذروة في الفصاحة و البيان، و من حق اللغة على أصحابها أن تصاغ قواعدها و أسسها وفق أعلى الأساليب فصاحة و بياناً ٠

و عدم الاستشهاد بشعر المحدثين لا يعني عدم الفصاحة و البيان مطلقاً، فهناك شعراء محدثون برزوا في كثير من فنون القول، و أشاد بهم نحاة أوائل ٠ فحداثة شعر المحدثين لا تعني عدم جودته، غير أن تلك الجودة لا ترفعه من دائرة المولد إلى الاستشهاد به في قواعد النحو ٠

أضف إلى ذلك أن منهج الاستشهاد في النحو يخالف منهج الاستشهاد في اللغة، فالنحو قواعد ثابتة، محدودة التطور، لا تتغير بتغير الزمان و المكان، ولذا فإن اختيار عصر ما استقامت سليقته، وصح لسانه، ليكون ميداناً لوضع تلك القواعد اختيار منطقي، بخلاف اللغة فهي متطورة بتطور الزمان و المكان، تنمو و تتطور في ألفاظها و دلالاتها، سواء أكان ذلك التطور من داخلها أم من خارجها ؛ لتواكب ما يستجد في الحياة من مبتكرات و مخترعات ٠

الفصل الخامس : العامل المكاني و القبلي

حيث احتلت البادية ومن ربا فيها، وتزيَّا بزيِّ أهلها مكانة رفيعة عند الرواة و النحاة الأوائل، فمجدوها، و اتجهوا شطرها، فهي مكمن الفصاحة و البيان ٠ و اختلفت آراؤهم في أفصح القبائل، و عمن تؤخذ اللغة، و ذكر الفارابي أن الذين أخذ عنهم اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس و تميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ٠٠٠ إلخ ٠

غير أن النحاة لم يلتزموا ذلك الحد المكاني و القبلي، فأخذوا عن قبائل متعددة، ونقلوا عن البادية و من وفد إلى الحاضرة ما دام قد تحققت فيه الفصاحة، غير أنه كلما ابتعدت القبيلة عن أماكن التحضر و الاختلاط كانت مطلباً نفيساً عند الرواة و النحاة، وأصبح أهلها محل ثقتهم .

أضف إلى ذلك أن العامل الجغرافي له أثر قوي في كثرة الأخذ عن قبائل دون أخرى، فالقبائل التي كانت قريبة من البصرة و الكوفة مقرّ نشاط الرواية و التدوين آنذاك أكثر العلماء من الأخذ عنها، نحو قيس و تميم و أسد، بخلاف القبائل التي ابتعد موطنها عن تلك المدينتين .

الفصل السادس : جهالة القائل

صحيح أن الباحث أو القارئ إذا عرف صاحب الشعر اطمأنت نفسه و ارتاح باله، و هكذا النفس تتوق إلى معرفة منشأ كل أمر، غير أنه من الشطط مطالبة النحاة بعين القائل فيما استشهدوا به، خاصة أن التزام العلماء بذكر السند في الرواية الأدبية قليل، إذ لم يكن متصلاً بأمور دينهم، كما تتصل أحاديث الأحكام و السنن ، و لا يترتب عليه أمر من أمور التشريع .

وإغفال نسبة الشاهد أو الاختلاف في قائله ظاهرة في كتب الأدب والنحو لها أسبابها، غير أن ذلك لا يمثل مطعناً في الشاهد النحوي ما دامت الأقوال كلها تلتقي في عصر الفصاحة .

فإذا تأكدت نسبة الشاهد لعصر الاحتجاج لم يتعلق بمعرفة قائله هدف في الدراسة النحوية، سواء أكان منشده فلاناً أم فلاناً، فليس من هدف النحاة وضع سمات و خصائص لكل شاعر، مما يتطلب الوقوف على شعر كل شاعر على حدة، إنما بغيتهم وضع قواعد و ضوابط للغة العرب بناءً على ما صح من كلامهم .

و لذا لم تقدح جهالة العين في الاستشهاد إذا صحت نسبته لزمنا الاحتجاج، و إنما تؤثر جهالة الحال، فلو جاءنا شعر لجاهلي ولم نعرف اسمه وصح النقل جاز الاحتجاج به، ولو جاءنا شعر مولد، و عرفنا اسم قائله لا نحتج به ؛ إذ العلة في رد الشاهد المجهول في النحو الخوف من أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، فإذا تبين ما يخالف ذلك صح الاستشهاد به .

والحق أن نسبة الشعر إلى قائله، أو معرفة الشاعر، ليست قضية تستحق كل هذا الاهتمام و الإثارة، المهم هو صحة نسبة الشعر إلى من يحتج بشعره زماناً و مكاناً، وثبوت روايته عن الثقات الأثبات . أما تعيين القائل، أو الاتفاق عليه، أو التوسع في إيراد السابقين في نسبته، والفخر بالوصول إلى نسبة بيت أو أبيات، فهو في غير مكانه، و هو عمل على هامش النحو ؛ إذ يكفينا في النحو صحة الاحتجاج بالبيت، ولا يهمنا من قاله بعد ذلك، ولا يهمنا أنعرفه أم نجهله ؟

الفصل السابع : خصوصية الشعر بنمط من الكلام

للشعر أسلوب يباين غيره من الكلام ؛ إذ يمثل الذروة في الكلام العربي بعد الكلام الإلهي وما ثبت من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، و تخصيص ما ورد في الشعر دون النثر إبراز لما يختص به الشعر، وبناء قواعد النحو على ما جاء في الشعر وورد في النثر يعني صياغة قاعدة النحاة وفق أفصح الأساليب عند العرب و أقواها.

وبهذا نكون قد حرصنا على بناء قاعدة نحوية محكمة، ووقفنا على ما يختص به الشعر من مزايا و سمات قد تخالف ما اطرد من تلك القواعد و الأحكام . و أحسب أن تسمية تلك المخالفات بـــ (خصوصية الشعر بنمط من الكلام) أولى من مصطلح الضرورة، للاختلاف بين العلماء في مفهوم هذا المصطلح .

و لكن يا ترى هل كل ما وسمه النحاة بأنه ضرورة أو ممَّـــا يختص به الشعر يعد خاصاً بالشعر حقاً ؟!

أحسب أن ما نص النحاة على أنه لغة لقبيلة معينة، لا يعد مما يختص به الشعر؛ إذ ما يثبت لغة لقبيلة معينة لا شك في اطراده على لسان أفرادها، سواء في ذلك منثورهم و منظومهم، و وصوله للنحاة عن طريق الشعر لا ينفي اطراده في النثر، و مخالفته لقواعد النحاة لا يعني أنَّه ضرورة أو خاص بالشعر ؛ إذ المخالف تابع للغة قومه . وقد نصَّ العلماء على أن كل عربي لم تتغير لغته فصيح على مذهب قومه .

قد يقال : إنما حمل العلماء ما ورد لغة لقبيلة معينة على الضرورة أو الاختصاص بالشعر لوروده فيه .

و الجواب :

أولاً : أنَّ وروده في الشعر لا يعني عدم وروده في النثر، و من الثابت أنَّ ما كان لغة لقبيلة معينة أطرد على ألسنة أفراد تلك القبيلة سليقة وطبعاً .

ثانياً : أن اللغة الأدبية المشتركة إنما بنيت على ما ذاع و انتشر من لهجات القبائل . فإذا قدر للهجة معينة الانتشار، و بنيت عليها القواعد، فلا ينبغي أن نتحامل على لهجات أخرى، انحصرت في بيئة معينة ؛ لظروف قد تكون سياسية أو اجتماعية أو ما شابه ذلك .

ثالثاً : استطاع النحاة الأوائل أن يفرضوا قواعد علمهم، و أن يضعوا لها من المهابة و المكانة الشيء الكثير، ولم يكن ذلك بالأمر الهين، بل بعد جهد و متاعب، و جمع و دراسة، أثمرت تلك القوانين و الأحكام، التي تجعل النيل منها قدحاً في نتائج تلك الجهود .

ولم يكن الشعراء جميعاً على قدرة تامّة، واستعداد جيد لمواجهة النحاة، فإذا قدر للفرزدق مثلاً أن يخرج على تلك القواعد، و أن يقول للنحاة : عليَّ أن أقول، و عليكم أن تحتجوا . فإن غيره قد يستسلم للنحاة، وينقاد لقواعدهم، خاصة أن كثيراً من النحاة وصل إلى بلاط الخلفاء و الأمراء، مقصد الخاصة و العامة، و لذا أصبح على الشاعر ألاّ يتمرد على تلك الأسس ؛ حرصاً على انتشار شعره و عدم الاعتراض عليه، ورفع ذكره عند الخلفاء و الأمراء، ليتمكن من الوصول إليهم، والنيل من هباهم .

ولذا قلّت الشواهد التي تمثل لهجات معينة، فأين عنعنة تميم، و تلتلة بهراء و قضاعة، و أين الكسكسة و الكشكشة و غيرها من اللهجات التي نسبت لقبائل معينة، و شواهدها التي ذكرها النحاة لا تتجاوز بضعة أبيات ؟!

يبدو ــ و الله أعلم ــ أن قوة سلطان النحاة، وشدة قبضتهم، قلّلت إلى حد كبير من رواية الشعراء و الرواة للأشعار التي تمثل هذه الظواهر .

أمَّا ما ورد في الشعر كثيراً، بخلاف النثر، ولم ينسب لقبيلة معينة، فتخصيص الشعر به أجود ؛ لقلة وروده في النثر .

فإن قيل : إن ما تراه قليلاً، قد يكون وروده في اللسان العربي كثيراً، غير أنَّه لم يرد في مصنفات النحاة ؛ لمخالفته قواعد علمهم و أصوله، و عدم تعلق الدراسة النحوية به .

ثم ما الفرق بين ما ورد قليلاً منسوباً للغة معينة، و ما جاء قليلاً غير منسوب، حتى يرجح تخصيص الثاني بالشعر دون الأول ؟!

فالجواب : إن هذا الاحتمال قائم، لا يمنعه المنطق، غير أنه يقود إلى اتهام علمائنا الأوائل بالكتمان لأصول علمهم، حرصاً على اطراد قواعدهم، وهي تهم لا تليق بعلمائنا، و تحتاج في إثباتها إلى دليل واضح لا لبس فيه .

أمَّا حمل ما ورد في النثر قليلاً و ورد في الشعر كثيراً على أنه من خصائص الشعر إذا لم يكن لغة قبيلة معينة، بخلاف ما ورد لغة، فذلك لأن ما ورد لغة ــ و إن كان قليلاً ــ لا شك في اطراده على ألسنة أفراد تلك القبيلة، فعُلم بذلك أن القلة في المروي وليس في المستعمل، لذلك رجحنا عدم اختصاصه بالشعر ؛ نظراً إلى الأصل .

أمّا ما ورد في النثر قليلاً غير منسوب إلى قبيلة، فقد يكون من لغة قديمة بادت، حتى إن من الباحثين المعاصرين من يرى أن ما يوسم بالشذوذ و الضرورة ظواهر لغوية فصيحة انقرضت ؛ لتطور اللغات و تغييرها، وقد يكون مما انفرد به عربي فسمع الرواة قوله فرووه، وليس لأحد من هذه الاحتمالات أو غيرها ما يرجحه، فيكون تخصيص تلك الظاهرة بالشعر أولى ؛ لكثرة ورودها فيه، و حرصاً على اطراد الباب، حتى يثبت ما يخالف ذلك .

و تحدثت في هذا الفصل عن العلاقة بين الضرورة و الشذوذ و مفهوم كل منهما، و موقف العلماء من ذلك

الفصل الثامن : احتمالات التخريج

اتخذ النحاة التأويل منهجاً للتوفيق بين ما توصلوا إليه من قواعد و أسس، وما ورد عن العرب مخالفاً تلك القواعد، فالمادة المروية من خلال هذه الظاهرة تصرف إلى احتمالات متعددة توصل إليها النحوي بقدرته الذهنية و العقلية و ما وصل إليه من مقاييس و اشتقاقات و استنباطات ؛ لتوافق ما بناه من قواعد

و التأويل ظاهرة لا تأباها العربية، بل قيل : إن النحوي إنما سمي نحوياً ؛ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب، فكان التأويل هو النحو، غير أن الإسراف في تتبع الاحتمالات الممكنة يبعد النص عن مراده، ويذهب بالدراسة النحوية إلى ميادين الفلسفة و المنطق مما يؤدي إلى تعقيد الدرس النحوي ٠

و بالإضافة إلى الحرص على الموافقة بين القاعدة و ما ورد عند العربي مخالفاً لها هناك أسباب قادت إلى التوسع في الاحتمالات، منها :

أولاً : الجمع بين رأيين متضادين لأحد النحاة ٠

ثانياً : الاعتذار عن الشعراء ٠

ثالثاً :الاعتذار عن المتقدمين من النحاة ٠

رابعاً : الخلاف بين النحاة ٠

خامساً : الحمل على المعنى ٠

سادساً : فصل الشاهد عن القصيدة

سابعاً : سوء الفهم ٠

ثامناً :الاختلاف في المعنى ٠

تاسعاً :الصناعة النحوية ٠

عاشراً : التقديم و التأخير في رواية القصيدة ٠

الحادي عشر : الفلسفة و المنطق

ثم وضعت بعض الأسس حول احتمالات التخريج، و منها :

أولاً : حمل الشاهد على ا لظاهر، وعدم التأويل ما أمكن إلا بدليل

ثانياً : ما صح لغة لقوم من العرب لا يؤول ٠

ثالثاً : إذا تعددت الاحتمالات تجاه شاهد و ترتب على أحدها ضرورة دون الآخر أخذ بما لا ضرورة فيه، إلا إذا ترتب على ذلك إخلال بالمعنى .

رابعاً : إذا تعددت الاحتمالات تجاه شاهد أخذ بما ورد في الرواية، ورفضت الاحتمالات الأخرى ٠

خامساً : إذا قاد احتمال التخريج إلى خلاف المراد فلا يؤخذ به ٠

سادساً : إذا تعددت الاحتمالات تجاه شاهد أخذ بما كثر استعماله ٠

سابعاً : تقديم ما يعضده القياس ٠

ثامناً : قد يمنع بعض النحاة أحد الاحتمالات التي يمكن أن يحمل عليها الشاهد فيرد سماع آخر يعضد ذلك الاحتمال و يصححه ٠

تاسعاً : قد ترد في الشاهد نفسه رواية تعضد أحد الاحتمالات التي يخرج عليها ٠

عاشراً : قد يرد في البيت ما يمنع جواز بعض الاحتمالات ٠

وفي الختام أحسب أني ركبت مركب صعباً في اختياري هذا الموضوع، إذ تناول مسائل دقيقة، وقضايا شائكة، تتطلب قراءة بعد قراءة لأصول النحو، واستقراء وافياً لفكر النحاة، وقدرة على التحليل و الاستنتاج، ناهيك عن الخلاف بين العلماء، فما يكون أصلاً عند فريق يكون مرجوحاً عند فريق آخر، و لذا ما يمكن أن يجعل معياراً لمسألة ما عند فئة قد لا يصلح لذلك عند الفئة الأخرى، وقد يكون لكل فريق دليل يعضد وجهة نظره ٠ و بالتالي تكون المسألة تقريبية، شـــانـــها شان العلوم الإنسانية التي لا تقبل الأحكام القاطعة دائماً ٠

غير أن أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سليمان العايد المشرف على هذا العمل خفف من وطأة تلك الصعاب، و أرشدني إلى معالم الصواب، غير متقيد بزمان أو مكان .

أسأل الله عز و جل أن يتولى عني حسن جزائه و أن يديم عليه الصحة و العافية

و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله و سلم وبارك على نبينا محمد و على آله وصحبه والتابعين ***